

التوجه نحو الصيرفة الإسلامية كخيار استراتيجي للبنوك التجارية بالجزائر (بنك السلام نموذجاً)

Towards Islamic banking as a strategic option for commercial banks in Algeria (al Salam bank Model)

بولرباق حياة

حساني إيمان*

مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي

مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي

الجزائري جامعة بشار – الجزائر

الجزائري، جامعة بشار – الجزائر

boulerbag.hayat@univ-bechar.dz

hassani.imane@univ-bechar.dz

تاريخ النشر: 2022/09/30

تاريخ القبول: 2022/08/07

تاريخ الإستلام: 2022/04/19

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الإشارة لمدى انتشار خدمات الصيرفة الإسلامية مقارنة بالصيرفة التقليدية وكيف يمكنها أن تكون كخيار استراتيجي لهذه الأخيرة، فزيادة الطلب على المعاملات الإسلامية من طرف المودعين والمستثمرين، كان لزاماً على البنوك التقليدية فتح نوافذ للمعاملات الإسلامية التي تتعامل بصيغ التمويل الإسلامي من إجارة، استصناع، مرابحة وسلم وقد حققت انتشاراً واسعاً في كل دول العالم تقريباً وحتى الدول الغربية غير المسلمة، فهذا كان دليلاً على صحة منهجها وطريقة عملها، وبدراسة حالة بنك السلام الجزائري الذي يعتمد منهج التمويل الإسلامي في تعاملاته بتحليل بعض الإحصائيات والخروج بنتائج منها، خلصت الدراسة إلى أن المعاملات الإسلامية في انتشار وتزايد كبير في البنوك إما بفتح نوافذ للمعاملات الإسلامية أو بأسلمة نظام البنك المصرفي ككل.

الكلمات المفتاحية: بنوك؛ تمويل إسلامي؛ صيرفة إسلامية؛ بنك السلام الجزائري.

تصنيف JEL: G21 ؛ G24

Abstract:

This study aimed to indicate the extent of the spread of Islamic banking services compared to traditional banking and how it can be a strategic choice for the latter, as the demand for Islamic transactions by depositors and investors increased, it was mandatory for traditional banks to open windows for Islamic transactions that deal with Islamic finance formats of Ijara, istisna, Murabaha and Islamic transactions are spreading and increasing significantly in banks either by opening windows for Islamic transactions or by Islamizing the banking system as a whole.

Keywords: Banks; Islamic Finance; Islamic banking ;Al Salam bank of Algeria .

Jel Classification Codes:G21 ; G24.

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين ولادة جيل جديد من العمل المصرفي القائم على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والذي تمثل بإنشاء أول مصرف يقوم على إلغاء التعامل بالربا، تبعه بعد ذلك إنشاء العديد من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وبالتالي ظهر ما يسمى بالنظام المصرفي الإسلامي، والذي لم ينحصر في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية فحسب، بل تعداها إلى الدول والحكومات حيث أعلنت العديد من الدول الإسلامية تبنيها للنظام المصرفي الإسلامي مثل باكستان وإيران والسودان، ثم تطور الأمر بعد ذلك بأن قامت العديد من المصارف والمؤسسات المالية التقليدية بتبني هذا النظام إما من خلال التحول الكامل للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أو من خلال إنشاء النوافذ والوحدات المصرفية التي تعنى بممارسة العمل المصرفي وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وبالتالي يمكن القول أن الصناعة المصرفية الإسلامية أصبحت الآن بمثابة صناعة متطورة، لها منتجاتها وخدماتها التي تلبي احتياجات شرائح عريضة من العملاء والجمهور، ولذلك لم يعد غريباً الآن أن نسمع عن دخول المزيد من المصارف والمؤسسات المالية التقليدية إلى مجال تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية نظراً لما تتمتع به هذه المنتجات من سوق كبيرة ومتنامية تنتشر بين دول العالم المختلفة.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للصيرفة الإسلامية أن تكون خياراً استراتيجياً للبنوك التقليدية في الجزائر؟.

ولغرض الإجابة على الإشكالية الجوهرية السابقة استندنا في دراستنا على الفرضية التالية: على الرغم من حداثة التوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلا أن هناك بعض البنوك قد قطعت أشواطاً لا بأس بها في هذا الإطار على غرار بنك السلام.

1.1. أهداف الدراسة وأهميتها: تهدف الدراسة إلى ما يلي:

❖ إبراز أهم الفروقات الجوهرية بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية.

❖ تبيان مدى توجه السلطات الجزائرية للعمل بالصيرفة الإسلامية .

❖ توضيح مدى مساهمة بنك السلام الجزائري في التمويل بالصيرفة الإسلامية.

2.1. أهمية الدراسة فتنبع من مدى حاجة الساحة المصرفية الجزائرية للعمل بالصيرفة الإسلامية كون أن عملية تحول المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي تعتبر عملية شديدة التعقيد نظراً للعوامل العديدة التي تؤثر على نجاح هذا التحول.

3.1. منهج البحث والأدوات المستخدمة: قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي في معالجة الإطار النظري للدراسة كما أخذ المنهج التحليلي حظه من الاستعمال خاصة عند تحليل واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

4.1. محتويات الدراسة:

❖ ماهية المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

❖ تطور الخدمات المصرفية الإسلامية عالمياً وعربياً

❖ واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتجربة بنك السلام

لتختتم الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات .

2. ماهية المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

2.1. تعريف البنوك التجارية:

يمكن تعريف البنوك التجارية بأنها البنوك التي تقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو لأجل محدود، وتمارس عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته وذلك سعياً وراء تحقيق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عملية تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقاً للأوضاع التي يقرها البنك المركزي (غنيم، 2008، صفحة 17).

وبالتالي فإن البنوك التجارية (التقليدية) هي مؤسسات مالية تمثل همزة وصل بين أصحاب الفائض في الأموال وذلك بقبول الودائع وبين أصحاب العجز من خلال منح الائتمان وفقاً لأجل محدود قصد تحقيق الربح.

2.2. تعريف البنوك الإسلامية:

يعرف البنك الإسلامي أنه مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي (الخاقاني، 2011، صفحة 173).

وعرف أيضاً أنه مؤسسة نقدية مالية تعمل على جلب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بشكل يضمن نموها ويحقق هدف التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للشعوب والمجتمعات الإسلامية (مرزوف، 1996، صفحة 197).

ومما سبق يتبين أنه هناك اتفاقاً حول مفهوم البنوك الإسلامية على أنها منشأة مالية تقوم معاملاتها على أساس قواعد الشريعة الإسلامية ومبادئها وعدم تعاملها بالفائدة أخذاً وعطاءً وبالشكل الذي يخدم الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل.

2.3. خصائص البنوك الإسلامية: تتميز البنوك الإسلامية بالعديد من المزايا يمكن تلخيصها فيما يلي:

2.3.1. خصائص عقائدية: بمعنى أنها تلتزم بضوابط الشريعة الإسلامية المتعلقة بالمال والمتمثلة فيما يلي:

- ❖ التزام البنك الإسلامي في جميع معاملاته بقاعدة الحلال والحرام: إذ يجب مراعاة في معاملات البنك الإسلامي عدم التعامل ببيع العينة، بيع المحرمات أو وسائلها، كسب المال بالميسر، الرشوة، الغش والغرر... الخ
- ❖ عدم التعامل بالفائدة: تعمل البنوك الإسلامية على إحلال نظام المشاركة محل نظام الفائدة، بحيث يتم استبعاد الفائدة الدائنة والمدينة بكل أشكالها من المعاملات المصرفية، وتوزع الأرباح على المساهمين والعملاء حسب نسبة ما لهم من رأس المال أو الودائع، على أن يتحمل الجميع نصيبهم من الخسارة إن وقعت.
- ❖ التزام البنك الإسلامي بقاعدة "الخروج بالضمان": الخراج هو الغلة التي تحصل من الشيء كالمنافع، أما الضمان هو تحمل تبعه المخاطر، ومعنى القاعدة أن الخراج من عين ومنفعة وغلة فهي للمشتري عوض ما كان عليه من تبعه الهلاك فإنه لو هلك كان المبيع من ضمانه.
- ❖ لا ضرر ولا ضرار: لهذه القاعدة حكمين هما: الأول لا ضرر المقصود بها عدم إلحاق المصرف أضراراً بنفسه أو غيره أو البيئة أو المجتمع في سبيل تحقيق أهدافه، أما الثاني لا ضرار فالمقصود به عدم مقابلة الضرر بالضرر وإنما على المتضرر مراجعة جهة القضاء كذلك بهدف الحكم له بالتعويض عن الضرر الذي ألحق به.

❖ الخضوع للرقابة الشرعية: إضافة إلى الرقابة الذاتية والرقابة الداخلية التي تخضع لها البنوك الربوية نجد المصارف الإسلامية تخضع إلى نوع آخر من الرقابة الخارجية ألا وهي " الرقابة الشرعية " من خلال " هيئة الرقابة الشرعية "، هذا قصد الاطمئنان العملي على التزامها بالشريعة الإسلامية والتدخل لتصحيح الانحرافات لأعمال البنك اليومية.

2.3.2. الخصائص التنموية:

إن المصارف الإسلامية تتجه في جهودها نحو توفير التمويل اللازم للنشاطات الأكثر نفعاً والأكثر أهمية للفرد من ناحية وللمجتمع من ناحية أخرى، من ثم للاقتصاد ككل، وبالتالي فإن هذا يتضمن قيامها في إطار ذلك العمل على تنمية النشاطات والقطاعات الاقتصادية وتطويرها سواء كانت زراعية، أو صناعية، أو تجارية، أو غيرها وبالشكل الذي يقود إلى تطوير الاقتصاد وتنميته، ومن ثم فإنها بهذا تمارس مهمة المصارف الاختصاصية والتجارية معا (بريش و خلدون ، 2016، صفحة 34).

2.3.3. الخصائص الاجتماعية:

إن المصارف الإسلامية تعمل وبكل جهدها، وباهتمام كبير في تقديم أقصى نفع للمجتمع من خلال الأعمال والنشاطات والخدمات التي تقوم بها، أي أن هذه المصارف لا تقتصر في أعمالها ونشاطاتها على إفادة المتعاملين معها، والمساهمين فيها فحسب، بل إن هذا يمتد ليشمل إفادة المجتمع ككل استناداً إلى روح الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وبذلك تمارس هذه المصارف مهمة المصارف الاجتماعية، أي المصارف ذات الطابع الاجتماعي (فليح، 2006، صفحة 95).

2.4. أدوات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية:

تستخدم البنوك الإسلامية في توظيف الأموال واستثمارها أساليب وصيغ عديدة يمكن تقسيمها إلى قسمين هما (ناصر و بوشرومة، 2010، صفحة 308):

2.4.1. صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار: ويتم فيها استبدال الدائن بالمدين بعلاقة أخرى تعتمد على الاشتراك في تحمل المخاطر من ربح أو خسارة، مع اقتسام العوائد وفيما يلي أهم هذه الصيغ:

❖ التمويل بالمضاربة: ويقصد بها اشتراك بين المصرف والعميل، حيث يدفع المصرف رأس المال إلى العميل الذي يقوم بالعمل فيه، ويتم اقتسام الربح بينهما على حسب الاتفاق، بينما تقع الخسارة على صاحب رأس المال إلا في الحالات التي يثبت فيها إهمال العميل أو تقصيره وتعديه (العلي، 2010، صفحة 504).

❖ التمويل بالمشاركة: هو شكل من أشكال الاستثمار في شراكة الأسهم، وتعني المشاركة أيضاً مشروعاً مشتركاً يتقاسم فيه جميع الشركاء الأرباح أو الخسائر الناجمة عن المشروع، وفي حين أن نسبة تقاسم الأرباح يمكن التفاوض بشأنها، فإن نسبة تقاسم الخسائر يجب أن تكون دائماً متناسبة مع المساهمة الرأسمالية كما أنه يسمح للمؤسسة بالمشاركة في القرار التنفيذي بشأن إدارة النشاط التجاري وعملياته (P, S, & D, 2016, p. 131).

❖ التمويل بالمزراعة والمساقاة: وهي عقد استثمار أرض زراعية بين صاحب الأرض وآخر يعمل في استثمارها على أن يكون المحصول مشتركاً بينهما بالحصص التي يتفقان عليها. فهي نوع شراكة على أن تكون الأراضي من طرف والعمل من طرف آخر، أي أن تزرع الأراضي وتكون الحاصلات بينهما. أما المساقاة فهي عقد شراكة على استغلال الأشجار وبين صاحبها وآخر يقوم على تربيتها وإصلاحها بحصة معلومة من ثمرها. فهي نوع شراكة على أن تكون الأشجار من طرف والتربية من طرف آخر، وأن يقسم الثمر الحاصل بينهما (شنطاوي، 2016، الصفحات 128-130).

2.4.2. صيغ التمويل القائمة على المديونية: تعتبر صيغ التمويل القائمة على المديونية من بين أهم الصيغ التي يتيحها التمويل الإسلامي، ومن أهم هذه الصيغ ما يلي:

❖ **التمويل بالمربحة:** وهي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء بضاعة أو تجهيزات للعميل بطلب منه، ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين يتفقان عليه، ويعتبر الدكتور الباحث سامي حمود أول من طور هذه الصيغة بعد أن أخذها عن كتاب "الأم" للإمام الشافعي رضي الله عنه وأدخلها إلى النظام المصرفي الإسلامي، وقد أصبحت هذه الصيغة تمثل أهم أنشطة البنوك الإسلامية بل أصبحت مشكلتها الأولى، حيث تطبقها بعض هذه البنوك بنسبة قد تصل إلى 90% من إجمالي تمويلاته، وذلك نظرا لربحها المضمون ولقصر أجلها من جهة أخرى (ناصر، 2006، صفحة 24).

❖ **التمويل بالتأجير:** تعرف الإجارة على أنها تملك منافع شيء مباح مدة معلومة بعوض، والإجارة والكراء لفظان مترادفان لمعنى واحد غير أن فقهاء المالكية اصطلاحوا على تسمية العقد على منافع الآدمي وما ينقل كالثياب والأواني إجارة، والعقد على منافع مالا ينقل كالأرض والدور وما ينقل من سفينة وحيوان كالرواحل كراء، وعلى العموم الإجارة ترد على المنافع وليس على الأعيان التي تتولد من الأعيان لا تستهلك كاملة من أول استخدام لها (محمود، 2007، صفحة 61).

❖ **التمويل بالسلم:** وهو شراء شيء موصوف في الذمة بثمن مقبوض في مجلس العقد (الزامل، 2010، صفحة 42). والسلم أو السلم هو بيع أجل بعاجل، أو بيع شيء موصوف في الذمة أي أنه يتطلب فيه رأس المال، ويتأخر المثلثم لأجل، وبعبارة أخرى هو أن يسلم عوضا حاضرا في عوض موصوف في الذمة، ويصفه بعض الفقهاء بأنه بيع المحاويج، لأن صاحب المال في حاجة إلى السلعة، وصاحب السلعة في حاجة إلى المال قبل وجودها تحت يده، لكي يقدمها إلى المشتري في الوقت الذي يتفق عليه لينتفع المسلم إليه بالمال وينتفع مالك السلم برخص السعر (قويدري وسبع، 2018، صفحة 285).

❖ **التمويل بالاستصناع:** وهو عقد مقاوله والذي من خلاله يطلب الطرف الأول (المستصنع) من الطرف الثاني (الصانع) بصنع أو بناء مشروع يضاف إليه ربح يدفع مسبقا بصفة مجزأة أو لأجل، ويتعلق الأمر بصيغة تشبه عقد السلم مع الفرق أن موضوع الصفقة هو التسليم وليس شراء سلع على حالها، ولكن مواد مصنعة تم إخضاعها لعدة مراحل لتحويلها (عريس، 2017، صفحة 16).

❖ **التمويل بالقرض الحسن:** يعرف اصطلاحا على أنه ذلك القرض الذي يمنحه شخص لآخر على نحو مجان، أي دون أن يتقاضى في مقابل هذا القرض منافع مادية ويرد إلى المقرض عند حلول الأجل المتفق عليه على أن يكون خال من الفوائد، وإذا استثمر هذا القرض ليس للمقرض الحق في المشاركة في الأرباح أو الخسائر (أحمد، 2007، صفحة 3).

2.5. الفرق بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي:

إن القاسم المشترك الذي يجمع كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية هو أنها عبارة عن مؤسسات مالية لتجميع الأموال وتوظيفها، مع الفارق الذي يتمثل في أن الأولى يكون في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية، والثانية وفقا للأسس المصرفية التقليدية. والجدول الموالي يبين أهم الاختلافات الأساسية بينهما في مجالات عديدة:

التوجه نحو الصيرفة الإسلامية كخيار استراتيجي للبنوك التجارية بالجزائر (بنك السلام نموذجاً)

الجدول رقم 01: أهم الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

المجال	البنك الإسلامي	البنك التقليدي
النشأة	- الظهور: سنة 1963م. - التجربة: قصيرة وحديثة.	- الظهور: سنة 1157م. - التجربة: عميقة وبعيدة.
النظام	- جميع التعاملات والقوانين والمبادئ ترجع في الأصل لمبادئ الشريعة الإسلامية. - نظام المشاركة.	- تحكمه القوانين الوضعية والأعراف الدولية دون النظر في أحكام الشريعة الإسلامية. - نظام الفائدة.
خدمة الاقتصاد	- من مسؤولياته نشر الدعوة الإسلامية وذلك بترجمة الفكر الاقتصادي الإسلامي إلى واقع معيشي ملموس.	- لا يعبأ بمسؤولية الإصلاح المجتمعي وهو غير وارد على الإطلاق في أنشطته التي يتعامل بها.
الأخلاق	- يقوم على الأمانة والصدق والتسامح في المعاملة.	- لا يهتم بالأخلاقيات والقيم الفاضلة إذا ما تعارضت مع أغراضه الأساسية حيث يتعامل بزيادة الفوائد عند التأخير مقاضاة المعسر والمفلس للاستيلاء على جميع الممتلكات بما فيها المسكن تمويل المحرمات الشرعية.
الرقابة	- وجود هيئة رقابة شرعية ممثلة في مجموعة من الفقهاء المعبرين للنظر في منتجات وتمويلات وعقود ومستندات البنك، بالإضافة إلى وجود إدارة رقابة شرعية داخلية لفحص المعاملات من الناحية الشرعية.	- لا توجد هيئة رقابة شرعية أو إدارة رقابة شرعية داخلية تنظر لمنتجات وتمويلات ومستندات وعقود البنك.
تحمل المخاطرة	- يتحمل مخاطرة التجارة والاستثمار (ربح وخسارة) عند تعامله بالبيع والشراء والتأجير والاستثمار.	- لا يتحمل المخاطرة المترتبة على التجارة والاستثمار كونه يمارس الإقراض والاقتراض.

المصدر: (الشيخ ، 2011، الصفحات 20-22)

6.2. أنواع ومتطلبات التحول نحو الصيرفة الإسلامية:

تعددت صور ممارسة الصيرفة الإسلامية من طرف البنوك التقليدية فبينما اكتفى البعض بتقديم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية جنباً إلى جنب مع باقي الخدمات والصيغ المصرفية التقليدية، فإن البعض الآخر لجأ إلى إنشاء النوافذ الإسلامية في إطار الهيكل التنظيمي للبنك أو التغيير الكلي من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية.

1.6.2. أنواع التحول نحو الصيرفة الإسلامية:

إن انتقال المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية يستدعي اللجوء إلى نوع من التحولات التالية (رستم، 2014، الصفحات 23-24):

❖ **التحول الكلي:** ويتم هذا النوع من التحول من خلال إحلال الأعمال الموافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الأعمال المخالفة، وبذلك يتحول المصرف بالكامل إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية إما بقرار صادر عن الحكومة حيث تعلن السلطة السياسية عن نيتها بأسلمة النظام المالي والنقدي ومثال على ذلك ما حدث في كل من إيران عام 1982 والسودان 1985 وباكستان في 1983، أو يمكن أن ينتج التحول الكلي عن قرار صادر عن إدارة المصرف وفق خطة معلنة ومحددة الخطوات يتخلص من خلالها المصرف من المنتجات المصرفية التقليدية.

❖ **التحول الجزئي:** وفي هذا النوع من التحول يتم تقديم خدمات ومنتجات إسلامية ولكن في ظل النظام المصرفي التقليدي، حيث يقوم المصرف التقليدي بتقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية إلى جانب منتجاته وخدماته المصرفية التقليدية، ويتم ذلك إما من خلال فروع إسلامية تابعة للمصرف التقليدي، أو من خلال إنشاء المصرف التقليدي لنوافذ تقدم منتجات مصرفية متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية أو من خلال استحداث المصرف التقليدي لخدمات وصيغ مصرفية يقدمها جنباً إلى جنب مع باقي الخدمات والصيغ المصرفية التقليدية.

2.6.2. متطلبات التحول نحو الصيرفة الإسلامية:

لكي ينجح أي بنك تقليدي يرغب في تحويل فروع وإداراته للعمل المصرفي الإسلامي يجب عليه أن يتبع بعض المبادئ التي تكفل له تحقيق هذا النجاح، ومن أهمها (محيرق، 2017، الصفحات 61-63):

- ❖ التخطيط العلمي: مما لا شك فيه أن نجاح أي عمل مصرفي، تجاري أو خيري، يتوقف في الدرجة الأولى على مدى التخطيط له بطريقة علمية سليمة.
- ❖ تعيين هيئة الرقابة الشرعية: يجب تعيين هيئة رقابة شرعية دائمة من كبار العلماء الموثوق بهم وبعلمهم وخبراتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي.
- ❖ التدرج في التطبيق: وذلك نظرا لأن الأعمال المصرفية بطبيعتها متشابكة متعددة الأطراف مع أفراد ومؤسسات داخلية وخارجية وجهات رقابية ويحكم هذا التشابك علاقات قانونية مختلفة لا يمكن التعامل معها دفعة واحدة.
- ❖ تدريب العاملين: إن اختلاف العمل المصرفي الإسلامي عن العمل المصرفي التقليدي يتطلب تدريب العاملين على فنون وآليات العمل المصرفي الإسلامي وتنميتهم وتحفيزهم على التطوير الذاتي لاستكمال معارفهم المصرفية والشرعية.
- ❖ تطوير النظم والسياسات الملائمة: وذلك بتطوير السياسات والإجراءات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي ومنتجاته.
- ❖ المواءمة مع مختلف إدارات وفروع البنك: من أجل تقليص فرص الاختلافات التي قد تسيء إلى علاقة إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية وفروعها مع باقي وحدات البنك، قامت الإدارة بالكثير من الجهد للالتقاء والتحاور مع كل المسؤولين في البنك ككل من أجل بناء جسور الثقة معهم بدل منافستهم.

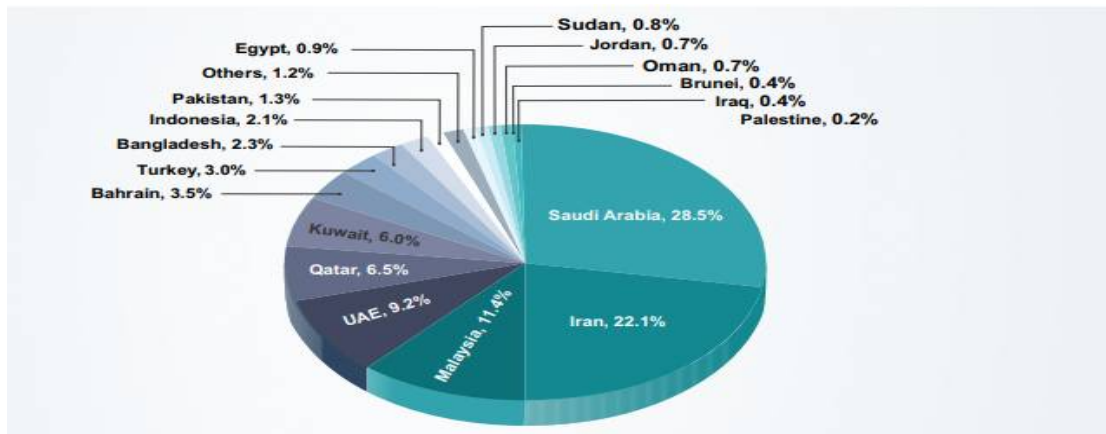
3. تطور الخدمات المصرفية الإسلامية عالميا وعربيا:

1.3. تطور الصناعة المالية الإسلامية عالميا خلال سنة 2020:

لقد شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية خلال السنوات الأخيرة تطورا واسعا سواء على الصعيد العربي وحتى العالمي، فقد حقق التمويل الإسلامي نموا متسارعا من خلال اعتماده على تشكيلة متنوعة من المنتجات في مجال الصيرفة قصد الوصول لأوسع قاعدة من الزبائن.

1.1.3. أهم الدول الفاعلة في سوق الصيرفة الإسلامية:

الشكل رقم 01: حصة الأصول المصرفية الإسلامية العالمية حسب الدول نهاية الربع الثالث من 2020.



Source: (Islamic Financial Services Industry Stability Report, 2020, p. 09).

التوجه نحو الصيرفة الإسلامية كخيار استراتيجي للبنوك التجارية بالجزائر (بنك السلام نموذجاً)

يوضح الشكل أعلاه حصة الأصول المصرفية الإسلامية لأهم الدول الفاعلة في هذا المجال، حيث تعد المملكة العربية السعودية الدولة الأكثر استحواداً للأصول المصرفية الإسلامية أين حافظت على مكانتها كأكبر سوق للصيرفة الإسلامية لسنة 2020، بنسبة 28.5% من إجمالي الصناعة، وتليها إيران بنسبة 22.1%، ماليزيا 11.4%، الإمارات العربية المتحدة 9.2% وقطر والكويت بنسب 6.5% و6% على التوالي، وبالنسبة لباقي الدول الفاعلة بشكل معتبر في الصناعة المصرفية الإسلامية نجد البحرين وتركيا وبنغلادش وأندونيسيا وغيرها من الدول كما هو ظاهر في الشكل.

الجدول رقم 02: توزيع مؤسسات التمويل الدولية العالمية حسب القطاع والمنطقة مليار دولار أمريكي لسنة 2020

المنطقة	الأصول المصرفية الإسلامية	الصكوك غير المسددة	الأصول المالية الإسلامية	مساهمات التكافل	المجموع	المشاركة %
دول مجلس التعاون الخليجي	979.7	280.4	46.3	12.3	1318.7	48.9
جنوب شرق آسيا (البحر)	258.2	366.4	41.9	4.1	670.6	24.9
الشرق الأوسط وجنوب آسيا	499	18.9	22.8	5.5	546.2	20.3
إفريقيا	43.1	1.7	1.5	0.6	46.9	1.7
الآخرين	61.8	22.1	31.3	0.6	115.8	4.3
المجموع	1841.8	689.5	143.8	23.1	2698.2	
المشاركة %	68.26	25.55	5.33	0.86	100.00	

Source : (Islamic Financial Services Industry Stability Report , 2021, p. 06).

لقد شهد العام 2020 نقلة نوعية في مصدر نمو الأصول الإسلامية حول العالم، ونلاحظ من خلال الجدول رقم 1 أن نشاط قطاع التمويل الإسلامي لا يزال مرتكزا في الدول المصدرة للنفط حيث تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على أعلى نسبة نمو في إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عالميا بنسبة مشاركة تقدر بـ 48.9%، تليها جنوب شرق آسيا 24.9% ثم دول الشرق الأوسط وجنوب آسيا 20.3% أما إفريقيا فقد بلغت نسبة المشاركة لديها 1.7% فقط وتبقى النسبة الأقل تعود إلى باقي الدول بـ 4.3%.

2.3. تطور قطاع الصيرفة الإسلامية في العالم العربي:

تعتبر الدول العربية رائدة الصناعة المالية الإسلامية حيث تشير التقديرات إلى أن 65% من حجم هذه الصناعة متواجدة بها، فقد كانت حاضنة أولى للتجارب المؤسسية الحديثة للمالية الإسلامية ولا يضاهاها في ذلك إلا دول شرق آسيا الإسلامية مثل اندونيسيا وماليزيا.

الجدول رقم 03: البيانات المالية لأكبر 10 مصارف إسلامية عربية (مليون دولار)

المصرف	البلد	الموجودات		الودائع		حقوق الملكية		الأرباح	
		2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020
مصرف الراجحي	السعودية	104.079	84.19	119.335	102.035	15.912	15.498	2.825	961
بنك دبي الإسلامي	الإمارات	52.897	53.55	59.436	56.065	10.761	11.743	860	507
بنك التمويل الكويتي	الكويت	45.949	44.484	50.511	52.405	7.514	6.93	607	452
مصرف قطر الاسلامي	قطر	34.902	32.712	34.452	32.457	6.517	6.375	831	440
مصرف الانماء	السعودية	31.899	29.652	33.567	31.854	6.72	6.514	524	361
مصرف ابو ظبي الاسلامي	الإمارات	22.788	22.709	27.573	28.63	5.319	5.217	437	302
مصرف الريان	قطر	25.056	23.622	20.859	18.933	3.979	4.009	599	316

بنك البلاد	السعودية	18.697	21.101	19.615	22.858	2.864	3.044	157	2015
مجموعة البركة المصرفية	البحرين	16.548	17.425	18.306	17.778	2.222	2.133	166	94
بنك دخان	قطر	16.082	21.588	14.803	19.526	3.161	3.185	156	161
مجموع أكبر 10 مصارف		342.246	377.684	372.152	408.846	64.533	65.084	7.161	3.809

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الموقع الإلكتروني (<http://www.uabonline.org/ar/research/banking/>)

يوضح الجدول أعلاه البيانات المالية الأساسية لأكبر عشر بنوك إسلامية عربية خلال عامي 2020 و2021 تتوزع على الدول العربية بالشكل التالي: 3 بنوك في كل من السعودية وقطر، بنكين من الإمارات العربية المتحدة، وبنك واحد في كل من البحرين والكويت، حيث ارتفعت الموجودات المجمعة لأكبر 10 بنوك إسلامية عربية من نحو 343 مليون دولار عام 2020 إلى حوالي 378 مليون دولار بنهاية العام 2021. كما ارتفعت ودائعها خلال نفس الفترة من 372 مليون دولار إلى 408 مليون دولار وحقوق الملكية من 64 مليون دولار إلى 65 مليوناً. أما الأرباح الصافية التي حققها أكبر عشر بنوك إسلامية فانخفضت من 7.161 مليون دولار إلى 3.809 مليون دولار بنهاية 2021. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف الراجحي هو أكبر بنك إسلامي يمتلك أصول مصرفية إسلامية عربياً.

4. واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتجربة بنك السلام

تستند أعمال الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى مجموعة من الفروع والمؤسسات المالية الإسلامية العربية ونوافذ لبنوك تقليدية محلية والمتمثلة في:

- ❖ بنك البركة الجزائري الذي تأسس سنة 1990 ويعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- ❖ بنك السلام الذي دخل السوق المصرفية الجزائرية عام 2008؛
- ❖ المؤسسة العربية المصرفية التي تأسست عام 1998 والتي تقدم خدمات مصرفية إسلامية عن طريق فرع يطلق عليه اسم بنك ABC الإسلامي؛
- ❖ النافذة الإسلامية لبنك الخليج AGB.

كما سمحت الحكومة لثلاثة بنوك عمومية بفتح نوافذ إسلامية بدءاً من نوفمبر 2017، وهي "القرض الشعبي الوطني"، "الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط"، و"بنك التنمية المحلية" لتساهم في زيادة الادخار المحلي وتوفير التمويل اللازم خاصة للقطاع الفلاحي وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (بوعيطه، 2018، صفحة 248).

1.4. تجربة بنك السلام في الجزائر: حصل بنك السلام على ترخيصه عام 2008 ثاني بنك إسلامي في الجزائر، ويقدم خدماته للشركات والأفراد بالإضافة إلى عروض التمويل والادخار وجميع الخدمات البنكية الأخرى، وقد حقق نمواً متسارعاً في السنوات الأخيرة (قندوز وقعلول، 2020، صفحة 34).

الجدول رقم 04: تطور المؤشرات المالية الرئيسية لمصرف السلام الجزائري ما بين 2013 و 2020 (الوحدة: مليون دينار جزائري)

المؤشرات المالية	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع الميزانية	39551	36309	40575	53104	85775	110109	131019	162626
نسبة النمو	-	-8.20%	11.75%	30.88%	61.52%	28.37%	18.99%	24.12%
صافي الأيرادات*	4022	2859	2214	2769	3990	7016	9331	7705
نسبة النمو	-	-0.29	-22.56%	25.07%	44.10%	75.84%	33.00%	-17.43%
النتيجة الصافية	1267	1383	301	1080	1181	2418	4007	3069
نسبة النمو	-	9.16%	-78.24%	258.80%	9.35%	104.74%	65.72%	-23.41%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك من 2013 إلى 2020.

التوجه نحو الصيرفة الإسلامية كخيار استراتيجي للبنوك التجارية بالجزائر (بنك السلام نموذجاً)

يمثل الجدول أعلاه تطور المؤشرات المالية الرئيسية لبنك السلام الجزائري للفترة بين 2013 و2020، بحيث سجل البنك نتيجة صافية إجمالية بلغت أكثر من 3000 مليون دينار جزائري سنة 2020 بنسبة 23% أقل من السنة التي قبلها، بينما حقق صافي إيرادات سنة 2020 ما قيمته 7705 مليون دينار جزائري محقق بذلك انخفاضا قدره 17% مقارنة بسنة 2019، وقد ارتفع مجموع الميزانية بحوالي 183% ما بين 2013 و2020 وهذا راجع إلى توسع نشاط البنك خاصة في السنتين الأخيرتين من خلال تنوع التمويل وكذا استحداث القرض الاستهلاكي من جهة أخرى.

الجدول رقم 05: تطور حجم الودائع لبنك السلام ما بين 2013 و2020 (ألف دينار جزائري)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الودائع	19084716	15409819	19407756	29084236	53717182	70615294	84671904	110488355
نسبة النمو	-	-19.26%	25.94%	49.86%	84.70%	0.31	0.20	0.30

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك من 2013 إلى 2020.

يوضح الجدول رقم 04 تطور حجم الودائع في بنك السلام والتي بلغت أكثر من 110 مليار دينار تقريبا 780 مليون دولار أي بزيادة تقدر بـ 181% مقارنة بسنة 2013 وهو ما يدل على توسع البنك وزيادة تعاملاته وتحسن صورته عند الزبائن. وتمثل الحسابات الجارية 31% من إجمالي الودائع وقد انتقلت من مبلغ 102 مليون دولار إلى 171 مليون دولار أي بنسبة نمو 68% نتيجة لاستقطاب متعاملين جدد وتوطين عملياتهم الجارية بالبنك (فتح 1005 حساب جديد)، وبنفس المنحنى سجلت حسابات الأفراد ارتفاعا ملحوظا (فتح أكثر من 4000 حساب جديد) بفضل توطين رواتب الموظفين وإبرام اتفاقيات مع كبار المتعاملين العموميين وعرض خدمات جديدة في مجال التجزئة (التمويل الاستهلاكي، الخدمات الإلكترونية، بطاقات الدفع...)، وتمثل حسابات الاستثمار والادخار نسبة 25% من إجمالي الودائع، كما تمثل حسابات التأمينات النقدية نسبة 45% من إجمالي الودائع وهذا كله نتيجة لتحسين خدمات المصرف واستقطاب متعاملين جدد ما انعكس إيجابا على نشاط البنك بتسجيل ارتفاع محسوس في عمليات التجارة الخارجية (الاعتمادات المستندية) وإصدار مختلف الكفالات في إطار الصفقات الموطنة بالبنك (عياش، فنازي، وعباسي، نوفمبر 2019، صفحة 7).

الجدول رقم 06: صيغ التمويل المعمول بها بمصرف السلام الجزائري (الوحدة: ألف دينار جزائري)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المربحة	19696910	15066234	16567805	20169054	27143656	42244302	53168392	65 899106
المضاربة	7104262	8649378	6430485	7866447	8171368	10487621	11 333 094	10 335 272
الإجارة	-	-	-	1383005	3154795	4030784	5 081 941	4 793 510
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المربحة	19696910	15066234	16567805	20169054	27143656	42244302	53168392	65 899106
المضاربة	7104262	8649378	6430485	7866447	8171368	10487621	11 333 094	10 335 272
الإجارة	-	-	-	1383005	3154795	4030784	5 081 941	4 793 510

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك من 2013 إلى 2020

يمثل الجدول أعلاه قيم موجودات صيغ التمويل الإسلامية المعتمدة في بنك السلام الجزائري، وتتوزع إجمالي موجودات التمويل بين الصيغ التالية: المربحة والمضاربة، وصيغة الإجارة والتي تعتبر حديثة على مستوى البنك مع بداية سنة 2016 والتي نلاحظ ارتفاع التمويلات الخاصة بها إلى ما يقارب 5 مليار دينار جزائري سنة 2020، وارتفعت تمويلات صيغة المضاربة بقيمة 5.1 مليار دينار جزائري وذلك إلى غاية سنة 2017 وقد استمر الارتفاع إلى سنة 2019 أين سجلت

بعدها انخفاضاً بما يقارب 1 مليار دينار جزائري تزامناً مع جائحة كورونا، أما بخصوص صيغة المراجعة فقد سجلت ارتفاعاً مستمراً بدءاً من سنة 2014 إلى غاية 2020.

كما تم التعاقد مع 24 مؤسسة لغرض استفادة موظفيها من خدمات المصرف الموجهة للأفراد، وتوقيع اتفاقيتين مع شركتي تأمين بغرض تقديم منتجات متكاملة للمتعاملين وتم أيضاً توقيع أربعة اتفاقيات مع الموزعين المحليين للسيارات المركبة محلياً (عياش، فنازي، وعباسي، نوفمبر 2019، صفحة 8).

الجدول رقم 07: حجم التمويل المقدم من بنك السلام خلال الفترة ما بين 2013 و 2020 (ألف دينار جزائري)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حجم التمويل	28774246	23939475	23130277	30845987	47439033	77779331	98555075	105410687
نسبة النمو	-	-16.80%	-0.03	33.36%	53.79%	0.64	0.27	0.07
الأفراد	421 613	143348	92031	541526	5030143	13786184	19741765	16382796
المؤسسات	28352633	23796127	23038246	30304461	42408890	63993147	78813310	89027891

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك من 2013 إلى 2020

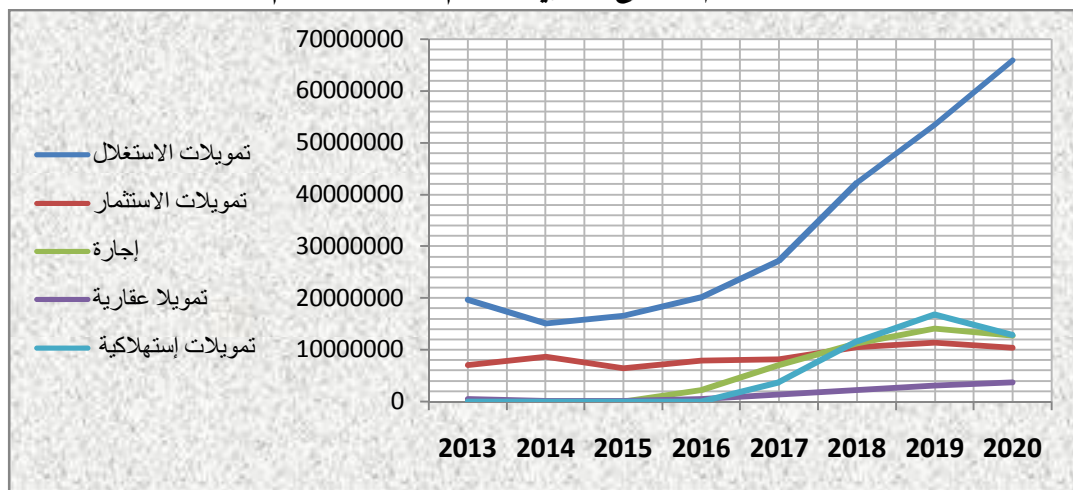
الملاحظ من الجدول التطور الكبير في حجم التمويل المقدم من بنك السلام خاصة في سنتي 2019 و 2020 بحيث بلغ حجم التمويل أكثر من 105 مليار دينار أي بزيادة تقدر بحوالي 71%، وهذا في ظل استحداث صيغ تمويلية جديدة على مستوى البنك تمثلت أساساً في الإجارة وكذا ارتفاع التمويلات نحو الأفراد وكذا المؤسسات، هذه الأخيرة نالت ما يقارب 85% من حجم التمويل لسنة 2020.

الجدول رقم 08: نوع التمويل المقدم من بنك السلام للأفراد والزبائن خلال الفترة ما بين 2013 و 2020 (ألف الدينار الجزائري)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
تمويلات الاستغلال	19696910	15066234	16567805	20169054	27143656	42244302	53468392	65899106
تمويلات الاستثمار	7104262	8649378	6430485	7866447	8171368	10487621	11333094	10335272
إجارة	0	0	0	0	2205167	7066721	11204087	12744316
تمويلات عقارية	421613	143348	92301	494700	1376376	2246893	3029808	3668972
تمويلات إستهلاكية	0	0	0	46826	3653767	11587952	16742640	12780950

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك من 2013 إلى 2020

الشكل رقم 02: نوع التمويل المقدم من بنك السلام



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

ومن الملاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أغلب التمويلات المقدمة من بنك السلام موجهة للمؤسسات هي تمويلات استغلالية أغلبها متوسطة وقصيرة الأجل، أما الأفراد فيستفيدون من التمويل العقاري بمختلف الصيغ والتي يعرف بتمويل دار السلام وكذا القروض الاستهلاكية والتي تتمحور أساساً في خدمة تيسير لشراء السيارات، أما صيغ الإجارة فتتضمن الإجارة المتعلقة بالعقارات وكذا المعدات والتي بدأ العمل بها في سنة 2016.

5. الخلاصة:

بناءً على ما تم ذكره يمكننا القول بأن للصيرفة الإسلامية خصائص وعوامل استقرار مالي، والتي تعتبر البديل للصيرفة التقليدية وذلك لتهرب الأفراد في المجتمع الجزائري من التعامل مع البنوك التجارية لأنها لا تلبى رغباتهم بسبب اعتمادها نظام الفوائد، وقد واجهت المصارف الإسلامية تحديات عدة مرتبطة بنوع البيئة المصرفية التي تنشط فيها هذه البنوك فمن بيئة تقليدية يعتمد نظامها المصرفي على أسعار الفائدة إلى بيئة مختلطة يعطي فيه المصرف الإسلامي بعض القوانين التي تراعي خصوصيته إلى أفضل بيئة تبرز فيها كفاءة المصرف الإسلامي حينما يكون تحت مسؤولية بنك مركزي إسلامي.

وبتعدد الأنظمة المصرفية وما تواجهه المصرفية الإسلامية من تحديات، إلا أنها استطاعت أن تثبت قدرتها على تقديم خدمات مصرفية تتمثل في: تمويلات ومشاركات، تنافس القروض والودائع التقليدية، وتفرض على السلطات النقدية البحث في كيفية الاستفادة من خدمات الصيرفة الإسلامية، فظهر ما يسمى بالنوافذ الإسلامية في كبرى البنوك التقليدية.

النتائج والتوصيات:

- ✓ تعتمد البنوك الإسلامية في معاملاتها على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بينما تعتمد البنوك التقليدية على نظام الفائدة لتحقيق الربح.
- ✓ يمكننا القول أنه لو كان بنك السلام الجزائري يعتمد على الصيغ الإسلامية الأخرى كالمضاربة المشاركة، الاستصناع، والمزارعة وغيرها لامتدت شريحة عملاءه ولازدادت نسبة مساهمته في الصيرفة الإسلامية الجزائرية.
- ✓ تتمحور أغلب تمويلات بنك السلام في الجانب الاستغلالي والاستهلاكي فقط رغم استعماله لصيغ تمويل متنوعة.
- ✓ أدى تطور الصناعة المالية الإسلامية إلى زيادة حجم أصولها على المستوى الإقليمي والعالمي خاصة في السنوات الأخيرة.
- ✓ تتواجد أكبر المؤسسات المالية الإسلامية في العالم من حيث حجم الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في الدول العربية.
- ✓ تعتبر تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر حديثة العهد نسبياً حيث يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي والذي أنشأ سنة 1990.
- ✓ تعتبر مسألة سن قوانين تراعي خصوصية التمويل الإسلامي ضرورة ملحة لتطوير العمل بالنوافذ الإسلامية حيث قامت الجزائر مؤخراً بتقنين عمل البنوك الإسلامية بوضع النظام (02/18).
- ✓ ضرورة توفير المعلومات الكافية عن الخدمات التي تقدمها الصيرفة الإسلامية من أجل زيادة ثقافة المجتمع عنها وبالتالي زيادة الإقبال عليها.

6. قائمة المراجع:

1. Islamic Financial Services Industry Stability Report .(2021). Level 5. Sasana Kijang. Bank Negara Malaysia. Islamic Financial Serviced Board.
2. Islamic Financial Services Industry Stability Report. (2020). Level 5. Sasana Kijang. Bank Negara Malaysia.Islamic Financial Serviced Board.
3. P, Ponraj., S, Sriram., & D, Amirtha. (2016, January). a Study on Islamic Banking System With Reference to Seyad Shariat Finanace Limited. research, volume 05(Issue 01).
4. http://www.uabonline.org/ar/research/banking(تم الاطلاع عليه : يوم24/02/2022 على الساعة 18:41)
5. أحمد عبد الكريم محمود.(2007). الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية. الطبعة الثانية. الأردن: دار النفائس.
6. الشيخ أحمد الفاروق.(2011). المفيد في عمليات البنوك الإسلامية. الطبعة الأولى. بنك البحرين الإسلامي.
7. بن علي بدر الزامل.(2010). الحسابات الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية تأصيلها الشرعي وأساليب توزيع أرباحها، الطبعة الأولى، الدمام، السعودية: دار ابن الجوزي.
8. مريم سعد رستم، (2014)، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق علو المصارف السورية أطروحة دكتوراه ، جامعة حلب ، سوريا كلية الاقتصاد..
9. حسن أحمد.(2007). القرض الحسن حقيقته وأحكامه. مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق. المجلد 23(العدد 01).
10. خلف حسن فليح.(2006). البنوك الاسلامية. الطبعة الأولى. لبنان: جدارا للكتاب العالي وعالم الكتب الحديث للنشر.
11. زبير عياش، فطيمة فنازي، و طلال عباسي. (نوفمبر 2019). كفاءة البنوك الاسلامية في تمويل الاقتصاد الجزائري -دراسة حالة بنك السلام-. ملتقى دولي حول تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الأعمال -رؤية- تبسة (الجزائر): جامعة العربي التبسي .
12. سلامة زكريا شنتاوي. (2016). الحياة وتطبيقاتها في معاملات البنوك الإسلامية. الطبعة الأولى. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
13. سليمان ناصر، و عبد الحميد بوشمرمة. (2010). متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، المجلد 07(العدد 07).
14. سليمان ناصر. (جوان، 2006). تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة. مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، المجلد 04(العدد 04).
15. صالح حميد العلي. (2010). إدارة مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية. مجلة الأحياء، جامعة الحاج لخضر باتنة (الجزائر)، المجلد 12(العدد 01).
16. عبد الرزاق بويعطة. (ديسمبر، 2018). واقع مساهمة الصيرفة الاسلامية في النظام المصرفي الجزائري. مجلة اقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2 (الجزائر)، المجلد 09(العدد 03).
17. عبد القادر بريش، و زينب خلدون . (2016). الابتكار المالي في التمويل وأهميته في تحقيق كفاءة وفعالية أداء البنوك الإسلامية. مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف (الجزائر)، المجلد 02(العدد 02).
18. عبد الكريم أحمد قندوز، و سفيان حمده قعلول. (2020). الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع والتحديات والآفاق. تقرير صندوق النقد العربي، العدد 01. دراسات معهد التدريب وبناء القدرات.
19. عدنان محريق. (2017). التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة لحالة الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)، المجلد 10(العدد 02).
20. لقمان محمد مرزوف. (1996). البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي الطبعة الثانية، جدة، السعودية: منشورات البنك الاسلامي للتنمية.
21. محمد أحمد غنيم. (2008). إدارة البنوك تقليدية الماضي والإلكترونية المستقبل، الطبعة الأولى، مصر: المكتبة العصرية.

22. محمد قويدري، و الزهراء فاطمة سبع. (2018). أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي. مجلة التراث، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، المجلد 08 (العدد 01).
23. مختار عريس. (2017). صيغ التمويل الإسلامية في الجزائر حالة النظام المصرفي في الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة مستغانم (الجزائر)، المجلد 02 (العدد 01).
24. نوري الخاقاني. (2011). المصرفية الإسلامية الأسس النظرية وإشكالية التطبيق، الطبعة الأولى، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر.